

كلمة رئيس الوفد اللبناني إلى جلسة مناقشة التقرير الوطني  
الثاني حول حالة حقوق الإنسان في لبنان أمام مجلس حقوق الإنسان  
جنيف - بتاريخ 2015/11/02

حضرة رئيس مجلس حقوق الإنسان،  
السيدات والسادة ممثلو الدول الأعضاء والمراقبة،  
السيدات والسادة ممثلو منظمات المجتمع المدني،

يشرفني أن أكون بينكم في هذا اليوم لأقدم التقرير الوطني الثاني حول حالة حقوق الإنسان في لبنان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والذي أمل أن تجدوا فيه الإجابات الواقعية على التوصيات التي كنتم قد تكررتم بتقديمها خلال مناقشات التقرير الوطني الأول عام 2010.

إن لبنان يعتبر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تشجع وتحفز على تطوير حالة حقوق الإنسان، وهذا ما كنا قد سعينا له منذ الإستعراض الأول، لكن ما لم تكن نتوقعه أو نتمناه هو ما تمر به المنطقة بهذه الظروف القاسية، وبالتالي ما يمر به لبنان من صعاب وتحديات تعصف به، وقد أثرت بشكل سلبي لا يقبل الشك، على كل خطط تطوير حالة حقوق الإنسان فيه.

إنّ لبنان، الذي وُصِفَ بـ"البلد الرسالة"، شكّل عبر تاريخه ومن خلال تركيبته نموذجاً للتنوّع وواحة للتعايش بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة، وهذا ما يظهر أكثر في يومنا هذا حيث تجنّح منطقتنا أكثر فأكثر باتجاه التطرف ورفض الآخر. وقد عُرفَ لبنان منذ نشأته ككيان سياسي، كما و خلال تاريخه المعاصر، بأنه بلد الحريات. وبالرغم من كل الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية التي يمرّ بها منذ سنوات طويلة، فإنّه يصرّ على الحفاظ على هذا الإرث ويسعى إلى تطوير وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان فيه.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أن الدستور اللبناني كرّس المبادئ العامة لحقوق الإنسان، الذي ضمّن كامل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمته، حيث نصّ على المساواة بين اللبنانيين وعلى صون حريتهم الشخصية وتمتعهم بحقوقهم السياسية والمدنية، وعلى ضمان حرية الفكر والعقيدة والدين والرأي والتعبير والملكية الخاصة، وهي حريات

يمارسها اللبنانيون بشكلٍ يومي. كما كفلت القوانين اللاحقة المنبثقة عن الدستور اللبناني هذه الحقوق والحريات. فحرية التعبير مثلاً تتجلى في الحياة السياسية اللبنانية، كما في مختلف النشاطات الحزبية والنقابية والمطلبية، وتبرز أيضاً من خلال العدد الكبير لوسائل الاعلام اللبنانية على تنوعها السياسي وحرية التعبير التي تتمتع بها. وقد استمر لبنان في هذا النهج على الصعيد الدولي، فبعد أن كان له مساهمة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، انضم إلى العدد الأكبر من الصكوك والإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

إنّما أنّه من نافل القول، أنّه لا يوجد دولة في العالم تتمتع بسجلّ مثالي لحقوق الإنسان. فإذا كان هناك في لبنان بعض الإنتهاكات فهي لا تُعبّر عن الجوّ العام السائد. وهنا يبرز الدور الإيجابي الذي يقوم به أحياناً عدد من منظمات المجتمع المدني وناشطو حقوق الإنسان. وازدهار هذه المنظمات في لبنان ودورها الفاعل، هو خير دليل لمساحة الحرية التي طالما تمتعت بها، ولقناعة الحكومة اللبنانية بالدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفي الرصد والإضاءة على الإنتهاكات، وفي المساعدة على بلورة أفكار لقنونة الحقوق عند الحاجة.

إن لبنان، وبالرغم من قدراته الإقتصادية والمالية المحدودة، ومساحته الجغرافية الصغيرة، وعدم الإستقرار السياسي فيه، إلا أنه فتح حدوده أمام شعوب عديدة لجأت اليه ماضياً وحاضراً دون تمييز عرقي أو ديني أو سياسي، واستقبل هؤلاء على أسس انسانية بحتة. لم تغلق بلادنا يوماً حدودها بوجه طالب أمان أو مُضطهد بالرغم من عدم توقيع لبنان إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وبالرغم من محدودية قدرته الإستيعابية. لقد شعر العالم مؤخراً بخطورة التحديات التي واجهت أوروبا المتينة اقتصادياً والمستقرة سياسياً والواسعة جغرافياً، بسبب عدة آلاف من اللاجئين توجّهوا إليها، فكيف ببلد صغير كلبنان. ولفهم وطأة هذا الموضوع على الواقع اللبناني، نشير بالأرقام إلى ما يلي:

إستقبل لبنان اللاجئين الفلسطينيين منذ ما يزيد على نصف قرن و يبلغ عددهم اليوم حوالي نصف مليون شخص. كما استقبل منذ بدء الأزمة السورية عام 2011 حتى تاريخه حوالي مليون ونصف مليون نازح سوري، و 50 ألف نازح فلسطيني، أضف اليهم حوالي 70 ألف عراقي كانوا قد لجأوا سابقاً إليه ليصبح مجموع عدد النازحين واللاجئين الذين يستضيفهم لبنان يوازي نصف عدد سكانه. وبحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في التاريخ الحديث بالمقارنة مع عدد سكانه (the highest concentration of refugees per capita in recent history)، وهو ما وصفته الأمم المتحدة بالـ"كارثة الوطنية".

يتعاون لبنان ايجاباً مع جهود المفوضية العليا وسائر المنظمات والوكالات المتخصصة لمعالجة قضايا النازحين، وتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لهم للإقامة المؤقتة في لبنان ضمن الإمكانيات المتاحة. وغني عن القول أن النازحين واللاجئين يتقاسمون مع اللبنانيين الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية بكل مشاكلها وتعقيداتها رغم محدودية الموارد المتوفرة، ما يشكّل تحدياً هائلاً لكل مؤسسات الدولة اللبنانية وبنائها التحتية. إن هذا الواقع يحمل تحديات ضخمة وأعباء مرتفعة جداً، واجتياحاً ديمغرافياً، بات يهدد كيان لبنان. وعليه يكرّر لبنان مطالبته المجتمع الدولي مشاركته في تحمل الأعباء الناتجة عن هذه التحديات، ويعيد التأكيد أن هذه الظروف الاستثنائية أثرت وتستمر بالتأثير على برامج تطوير وتعزيز حقوق الانسان فيه، وكذلك على التزاماته الدولية في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال، بحكم هذه الزيادة الهائلة للمقيمين في لبنان، ارتفع عدد المسجونين فيه، مما يعرقل تنفيذ خطط تخفيف الاكتظاظ التي وضعتها السلطات المعنية في السجون. وفي سبيل معالجة الاكتظاظ المتزايد ، عمدت السلطات اللبنانية الى اتخاذ عدد من الخطوات منها تخفيض السنة السجنية إلى تسعة أشهر، وتسريع المحاكمات، والسعي لبناء سجون جديدة، في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية للسجناء والعمل بشكل حثيث على نقل صلاحية إدارة السجون من وزارة الداخلية والبلديات إلى وزارة العدل.

وبشكل مواز ، تستمرّ السلطات اللبنانية في بذل جهود حثيثة للمكافحة والوقاية من التعذيب في السجون وأماكن الاعتقال. فقد قدّم مجلس الوزراء إقتراح قانون لإنشاء هيئة وطنية لحقوق الانسان بتاريخ 8 نيسان 2014، التي تضمّنت تشكيل لجنة وطنية دائمة مستقلة للوقاية من التعذيب وفق متطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد أُحيلَ هذا الاقتراح الى الهيئة العامة في مجلس النواب لقراره. كما تم تقديم اقتراح قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة 401 من قانون العقوبات المتعلقة بالتعذيب بشكل يتوافق مع تعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب، مع اعتماد عقوبات تتناسب وجسامة الجريمة. وقد تمت مناقشة هذا الاقتراح في لجنة الإدارة والعدل البرلمانية التي وضعت اللمسات الأخيرة عليه في حزيران ٢٠١٤، وتم إحالته للهيئة العامة.

أما بالنسبة للتمييز بين الأحداث والبالغين، فقد ميّز القانون اللبناني بينهما بشكل واضح، فجعل للأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر قانوناً خاصاً بهم يأخذ بعين الاعتبار أهمية توفير العون والمساعدة لهم وإنصافهم والرأفة بهم ومراعاة مصلحتهم وتأمين الحماية لهم

من الإنحراف ورفع الظلم عنهم. وحدد القانون قضاءً مستقلاً للأحداث ، مع العلم أن عدد الأحداث الموقوفين في المراكز المانعة للحرية انخفض من 320 حدثاً (عام ٢٠١٢) إلى 120 حدثاً عام 2013. وقد عملت اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الاطفال، بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على إطلاق "خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الاطفال في لبنان بحلول عام 2016" وذلك بتاريخ 2013/11/7 برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية.

وفي ما يتعلق بالاتجار بالبشر، يواصل لبنان الجهود الرامية الى مكافحة هذه الظاهرة المشينة وإلى ضمان حماية ضحاياها. ومن أبرز الخطوات التي قامت بها السلطات اللبنانية في هذا المجال إقرار مجلس النواب القانون رقم 164 تاريخ 2011/8/24 حول معاقبة جريمة الإتجار بالأشخاص، الذي أضيف مباشرة الى قانون العقوبات اللبناني ودخل حيز التطبيق. ويلحظ القانون المذكور نصاً خاصاً يعتبر أن الإتجار بالأشخاص يشكل جريمة قائمة بذاتها، ويُحدّد مفهومها، ويُنظّم مساعدة وحماية الضحايا والشهود، ويمنح القضاء صلاحية إتخاذ إجراءات خاصة ترمي لحماية ضحايا الإتجار بالأشخاص والشهود على السواء. وبالرغم من هذا الإنجاز، لا تزال الحكومة اللبنانية تعاني، نظراً لقلّة الموارد المالية، من صعوبة في رصد الموازنة الملائمة لبناء مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر، وتغطية نفقات الإدارة والتشغيل والرواتب للاختصاصيين من أطباء وممرضين نفسيين ومساعدین اجتماعيين.

أمّا في ما يخص تعزيز الجهود الرامية للقضاء على التمييز ضد المرأة في إطار القانون والممارسة، فقد أظهرت السنوات القليلة الماضية تنامي الوعي بضرورة الحدّ من ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال. وقد ثوّجت جهود الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والمجلس الأعلى للطفولة ومنظمات المجتمع المدني بإقرار مجلس النواب بتاريخ 2014/4/1 مشروع قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري". وخلال الشهر الأول لنشر القانون، أصدرَ القضاء اللبناني عدة أحكام لمصلحة نساء مُعتَقات، واجتهد القضاء ليشمل كذلك حالات العنف المعنوي والنفسي، ووسّع تدابير الحماية لتشمل الأطفال أيضاً. ان حرص القضاء اللبناني على تسريع إجراءات التعاطي مع ملفات العنف الأسري، والنشاط البارز لبعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالموضوع، والتغطية الإعلامية الواسعة، ساهمت في تشجيع النساء المُعتَقات على فضح الممارسات العنيفة بحقهنّ، وعلى تقديم الشكاوى أمام الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة.

وعلى صعيد الحقوق المتصلة بالعمل، تبذل وزارة العمل جهوداً حثيثة لمتابعة تطبيق قانون العمل وتعديلاته على العمّال اللبنانيين والأجانب والإهتمام بحقوق المرأة العاملة والحدث العامل وفق الشروط التي ينص عليها القانون. كما تسعى إلى موازنة القانون اللبناني مع اتفاقيات العمل الدولية خصوصاً تلك التي انضم إليها لبنان. وتولي وزارة العمل اهتماماً خاصاً بتأمين الضمان الصحي والاجتماعي للعمال وتطوير التقديمات لهم. كذلك فإن موظفي القطاع العام شكّلوا اطاراً لتحركاتهم المطالبية تحت عنوان "الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة". وتتعاون الهيئة حالياً مع هيئة التنسيق النقابية للمطالبة بوضع سلسلة جديدة للرتب والرواتب تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة للأعوام السابقة.

إنّ مسألة توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية، الذين يمثلون حوالي 10% من سكان لبنان، تحظى بعناية كبيرة على المستوى الحكومي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني. ويُعتبر قانون حقوق الاشخاص المعوّقين الذي صدر عام 2000 إنجازاً هاماً في هذا الإطار، حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لهذا القانون بتنفيذ برامج تأمين حقوق المعوّقين وتسهيل اندماجهم، وتحويل العلاقة بينهم وبين محيطهم من علاقة مبنية حصراً على الانتماء (العائلي، السياسي، الطائفي إلخ . . .) إلى علاقة مبنية على الحقوق. وتأكيداً لتثبيت حقوق الاشخاص المعوّقين، نُظِّمَت في لبنان، وللمرة الاولى في الشرق الاوسط، انتخابات شاملة في 2012/7/29 لتشكيل "الهيئة الوطنية لشؤون المعوّقين" شارك فيها المعوّقون انفسهم، ترشيحاً وانتخاباً، نساءً ورجالاً، الى جانب المؤسسات المتخصصة ومنظمات معوّقين وأهالي معوّقين. كما صدرت في كانون الثاني 2012 "الخطة الوطنية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة" بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء.

إنّ لبنان يسعى بشكلٍ مستمر لتعزيز وتطوير قطاع التعليم الرسمي بما يلبي حاجات البلاد الإنمائية والديمغرافية. وتؤوّر وزارة التربية والتعليم العالي الخدمات التعليمية والتربوية المجانية لتلامذة التعليم الاساسي الإلزامي في لبنان. وتغطي شبكة المدارس الرسمية مختلف المناطق اللبنانية في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي. والمجال مفتوح للطلاب اللبناني المنتسب للتعليم الرسمي للدراسة من المرحلة الابتدائية وحتى مرحلة الدكتوراه في الجامعة اللبنانية مجاناً او برسوم رمزية.

إن مشكلة النازحين التي سبق وعرضناها ليست سوى أحد أوجه التداعيات السلبية العديدة التي عانى منها لبنان جرّاء الحروب الدائرة في جواره. ومن هذه التداعيات ايضاً آفة

الإرهاب التي دفع لبنان غالباً ثمن التصدي لها. وإذ يجدد لبنان التزامه محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، ويشدّد على ضرورة معالجة جذوره ، يؤكد أن هذا التحدي لم ولن يمنع لبنان من الإستمرار في بذل أقصى الجهود لحماية حقوق الانسان.

والمواقع أن لبنان مرّ بظروف صعبة لم تقتصر فقط على الإرهاب. فقد تداخلت فيها عوامل عديدة من داخلية، واقليلية ودولية وعسكرية وامنية واقتصادية وإجتماعية، وفي مقدمتها الإحتلال الإسرائيلي و الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاراضي اللبنانية في الاعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، والتي طالت السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما انّ اغتيال دولة الرئيس رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق في ٢٠٠٥/٢/١٤ وما تلا ذلك من اوضاع داخلية استثنائية، أثر على استقرار لبنان. أضف الى ذلك انعكاسات الأزمة السورية على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية في لبنان منذ عام ٢٠١١، وما نتج عنها من ضغوطات تفوق قدرة لبنان، وخاصة استقبال نازحين سوريين زاد عددهم عن ثلث عدد السكان، ومن خطر داهم على حدوده من قبل التنظيمات الإرهابية. وبالرغم من كل هذه التحديات غير مسبوقة والوجودية التي واجهها لبنان، فقد استمرت الحكومة اللبنانية في بذل أقصى الجهود لحماية حقوق الانسان وتعزيزها، غير أنها تأخرت في إعداد وتقديم عدد من التقارير الدورية في مواعيدها المقررة.

إلا أن الحكومة أصرت على مواصلة اعداد هذه التقارير ، ولا زالت، وتقديمها ولو بصورة متأخرة لتؤكد إحترامها لإلتزاماتها الدولية ، حيث قدّمت مثلاً التقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكل التمييز ضد المرأة (CEDAW) في أيار 2014، علماً أن التقرير سيُنَاقش يوم غد ، أمام الـ CEDAW. كما قدّمت خلال النصف الأول من عام 2015 التقرير الدوري بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، والتقرير الدوري بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (CESCR)، وقد **قدم لبنان صباح اليوم تقريره الرابع والخامس بشأن إتفاقية حقوق الطفل (CRC)**، ويجري العمل حالياً على إعداد تقارير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة (CAT).

وفي هذا الإطار، نلقت الى إعلان وزير الخارجية والمغتربين، في الكلمة التي ألقاها أثناء الإجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين مجلس حقوق الانسان بتاريخ 2 آذار 2015، اعترامه رفع اقتراح الى مجلس الوزراء يقضي بتشكيل لجنة

وطنية (خبراء من مختلف الوزارات والإدارات والهيئات المعنية) مهمتها اعداد التقارير الدورية المترتبة على لبنان بموجب اتفاقيات حقوق الانسان. ويجري العمل حالياً على تحضير الاقتراح المذكور وفق الاصول الإجرائية المعتمدة، تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء. وإن من شأن ذلك خلق آلية دائمة ومحددة الإختصاص والمهام والمسؤوليات في هذا الصدد، تعمل وفق جدول زمني واضح ومنهجي. كما أعلن وزير الخارجية عن نيته إنشاء "دائرة حقوق الانسان" قريباً في وزارة الخارجية والمغتربين.

- وبشكل مواز، قام لبنان باستقبال عددٍ من الوفود الدولية المعنية بحقوق الانسان، وتقديم كل التسهيلات التي طلبتها بهدف إنجاز مهامها، كما التقى أعضاء هذه الوفود بجميع المسؤولين المعنيين بملفات حقوق الإنسان. وأبرز هذه الزيارات:
- زيارة وفد اللجنة الفرعية للوقاية للوقاية من التعذيب خلال الفترة من 24 أيار لغاية 2 حزيران 2010.
  - زيارة المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصر خلال الفترة 10-18 تشرين الاول 2011.
  - زيارة وفد لجنة مناهضة التعذيب خلال الفترة 8-18 نيسان 2013 ليكون لبنان من الدول القليلة (ثامن دولة) توافق على استقبال هذه اللجنة، مما يعكس شفافية عالية، وإرادة جديّة لدى السلطات اللبنانية لتطوير وتعزيز حالة حقوق الإنسان، والإلتزام بتعهداتها الدولية.
  - زيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين او المعتقد خلال الفترة من 23 آذار إلى 2 نيسان 2015.

وبعد أن استعرضنا وضعية بعض مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، لا بد أن نوضح ختاماً أن أي تأخير يقع حالياً في إقرار التشريعات المتعلقة بتطوير حقوق الانسان ليس إلّا نتيجة عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ويأتي في الاطار العام لتأخر إقرار الكثير من القوانين والمراسيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن من دواعي سروري أنا وباقي أعضاء الوفد اللبناني أن نكون بينكم اليوم، في إطار الحوار الهادف والبناء مع الأسرة الدولية، ولنستمع الى وجهات نظركم و نحاول الإجابة على أسئلتكم واستيضاحاتكم، ونسعى للأخذ برأيكم حول تقرير لبنان، مقدّرين لكم إهتمامكم منفتحين بكل إيجابية على توصياتكم البناءة.

وفي الختام، أقدر بإسم لبنان هذه المناسبة المتاحة لنا أمام مجلسكم الكريم للحوار، وتأكيد  
إلتزاماتنا، بالرغم من بعض التأخير فيها، وإحترامنا لمعايير حقوق الإنسان كاملة.  
ونأمل منكم أن تتفهموا التحديات الوجودية، غير المسبوقة، التي يمر بها لبنان.

شكراً لكم جميعاً.